جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعي الامني لدى المواطن العربي

د . مصطفى عمر التير

الرياض

1419 هـ - 1998 م

دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعي الأمني لدى المواطن العربي

د. مصطفى عمر التير

جامعة الفاتح - طرابلس - ليبيا

دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعى الأمني لدى المواطن العربي

مقدمـــة ·

يوكل المجتمع في العادة إلى هيئة معينة مهمة حفظ الأمن واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق أهداف المجتمع في هذا المجال إلا أن مجتمعات الوقت الحاضر أخذت تهتم بتوسيع دائرة المسئولية بخصوص المحافظة على الأمن بحيث يساهم أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع في القيام بدور في هذه المهمة وتختلف المجتمعات من حيث توسيع دائرة المهتمين بالأمن ومن حيث توسيع مجالات تدخل أفراد المجتمع العاديين فبعض المجتمعات تسمح لفئات معينة بالمساهمة إلى جانب المؤسسة الرسمية كالسماح مثلاً لفرق الكشافة أو طلبة المدارس بالقيام بدور معين في مجال تنظيم المرور بينما تطلب مجتمعات أخرى من كل مواطن المساهمة في تتبع الجريمة والإبلاغ عنها بل وحتى تولي مهمة القبض على المجرمين، لكن وبغض النظر عما يسمح به أو لا يسمح به المجتمع في هذا الشأن فإن نشر المعلومات المتصلة بقضايا آمن المجتمع أصبحت مهمة تستحق أن يشترك في تنفيذها جميع المؤسسات التي لها علاقة من بعيد أو قريب بالتأثير على سلوك الفرد

القضايا التي تتعلق بالأمن القومي في المجتمع المعاصر كثيرة ومتنوعة فهي تشمل الجريمة بالمفهوم الواسع الذي يعني جميع الأفعال التي من شأنها أن تهدد أمن وسلامة الأفراد وممتلكاتهم التي تنص عليها القوانين وتشمل أيضاً الأفعال التي تشكل تهديداً لأمن وسلامة الدولة. إن صياغة المفهوم بهذه الصورة يجعله مفهوماً مطاطاً وواسعاً وبالطبع يمكن اشتقاق صياغة

تحدد المعنى بصورة أدق ولكن بدون الدخول في التفاصيل فقد أصبح واضحاً أن هناك ظواهر بعينها صارت تشكل تهديداً خطيراً للأمن العام والسلامة في المجتمع الحديث وبإمكان بعض المؤسسات الاجتماعية التي لا تتولى شؤون الأمن بصفة رسمية أن تلعب دوراً في محاربتها. ومن بين هذه الظواهر التي نعنيها هنا المخدرات، والأمراض المتعلقة بالعلاقات الجنسية المحرمة، والإشاعة، وأنشطة التسلل والتهريب عبر الحدود، والغزو الثقافي في الفكر وفي السلوك، وحوادث العبير على الطرقات، وحركات التطرف وخصوصاً التي تتخذ من الدين ستاراً، والعنف بين الشباب، وبعض العادات المخربة التي تنتشر بين صغار السن كتلك الأنشطة التي تعتمد على الإثارة وتبحث عن المتعة السريعة والمؤقتة.

لا شك أنه من المفيد إقحام مختلف مؤسسات المجتمع في الأنشطة التي من شأنها أن تحصن المجتمع وتؤكد سلامته وتحافظ على أمنه. ومن بين أهم هذه الأنشطة ما يتعلق بتعميق الوعي الأمني لدى المواطنين. وجزء كبير من هذا النشاط يتصل بتجميع المعلومات السليمة حول القضايا التي تهدد أمن الأفراد ونشرها بين أفراد المجتمع. ومؤسسات المجتمع التي يمكن أن تساهم في مهمة تعميق الوعي الأمني بين المواطنين كثيرة وسنهتم في هذه الورقة بعدد معين منها ونخص بالذكر الأسرة، ومؤسسات التعليم والتدريب، ووسائل الاتصال، والمؤسسات غير الحكومية كالجمعيات والمنظمات الأهلية أو ما يمكن أن يطلق عليه مؤسسات المجتمع المدني.

لا شك أن الأسرة كانت على مدى التاريخ من أهم المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن توصيل المعارف والمعلومات والقيم الخاصة بالمجتمع إلى الجيل الجديد أي بمعنى تنشئة الجيل الجديد تنشئة اجتماعية. واذا كانت الأسرة العربية على مدى التاريخ هي المؤسسة الأهم في هذا الشأن فإن

المدرسة أخذت تنتشر خلال النصف الثاني من القرن العشرين بحيث أصبحت هي الأخرى مؤسسة رئيسية من بين المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية

كما أخذت مؤسسات الإعلام تنتشر وأصبحت برامجها تحتل جانبا كبيراً من وقت المواطن لذلك فهي أيضاً يمكن اعتبارها من المؤسسات التي تلعب دوراً في عملية التنشئة الاجتماعية وفي البلاد العربية تعتبر الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن قطاعي التعليم والإعلام لكن يلاحظ وخصوصاً في الآونة الأخيرة ظهور وانتشار مؤسسات أخرى أهلية بمعنى لاتخضع للسلطة المباشرة للدولة وأصبحت هذه المؤسسات الأهلية تساهم في مهمة تنظيم جانب من النشاط الحيوي للفرد لذلك تستحق هي أيضاً أن يفكر فيها عند الحديث عن نشر وتعميق الوعي الأمني في المجتمع وعليه فسنفرد في الصفحات التالية مساحة لكل نوع من هذه المؤسسات في محاولة لإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به في مهمة نشر وتعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي سنتفادى البيانات التاريخية، ولن نرجع إليها إلا في الحالات التي نرى لها أهمية خاصة لذلك ستوجه العناية لوصف الحاضر ومناقشة القضايا الآتية، والقيام بمحاولة لاستشراف اتجاهات المستقبل

أولاً: الأسرة :

للأسرة في المجتمع العربي مكانة خاصة فهي كانت ومازالت أهم المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق تقوم الأسرة العربية المعاصرة بكثير من المهام التي تقوم بها الاسرة في مجتمعات أخرى كما تؤدي الأسرة العربية المعاصرة بعض هذه المهام بنفس الكيفية التي تؤدي بها الأسرة

المعاصرة في المجتمعات الأخرى هذه المهام. وبالإضافة إلى هذا تقوم الأسرة العربية المعاصرة بمهام سحبت من مثيلتها في مجتمعات أخرى، كما أنها تؤدي بعض الوظائف بكيفية تختلف عن تلك التي تؤدي بها الأسرة وظائفها في مجتمعات أخرى. فمثلاً الأسرة العربية هي المؤسسة الوحيدة المسئولة عن حفظ وتكاثر النسل. وهذه المهمة التي تبدو طبيعية لنا نحن العرب المسلمين، هي ليست كذلك في الكثير من المجتمعات القديمة، والمجتمعات الحديثة. وهذه مهمة محورية في الأسرة العربية ويتصل بها عدد هائل من المهام ومن الوظائف. وستحتفظ الأسرة العربية بهذه المهمة طالما ظل الإسلام حياً وظلت تعاليمه مطبقة تطبيقاً سليماً.

هبت رياح التحديث على جميع أرجاء الوطن العربي. وإن اختلفت سرعة هذه الرياح وما حملته من مضامين فبالإمكان القول بأنه لا يوجد جزء من الوطن العربي لم يصله شيء من هذه الرياح. ليس التحديث خياراً ضمن عدد من الخيارات. فقد أصبح التحديث مصيراً لا يستطيع مجتمع معاصر أن يتجنبه «التير، ١٩٩٢م، ص: ٣٥ ـ ٣٨». يقول عدد كبير من الباحثين بأن التحديث نمط واحد، وتتبنى جميع المجتمعات في مسيرتها التحديثية نفس المؤسسات ونفس القيم المتصلة بها. وما يبدو غير ذلك بالنسبة لبعض المجتمعات إنما يعني أنها قطعت فقط مرحلة محدودة على سلم التحديث وكلما تقدمت درجة على السلم كلما شابه شكل المجتمع وبناؤه الاجتماعي ذلك الموجود في مجتمعات تحتل درجات أعلى على سلم التحديث: (Moor.1963:100; Kerr.1964; Inkeles & Smith. 1974: P. 290 - 293). ويبدو أن الذي أدى إلى صياغة مثل هذه الأفكار النظرية ما لاحظه الباحثون من سيادة مؤسسات ونظم بعينها في جميع المجتمعات الحديثة، وأن تركيب هذه المؤسسات والنظم وقوانينها ولوائحها وأساليب القيام بمهامها هي الأخرى متشابهة. هذا بالطبع صحيح بالنسبة لكثير من

المؤسسات، والنظم الحديثة كالمؤسسة العسكرية مثلاً، أو نظام التعليم، أو نظام المحافظة على الأمن الخ لكننا نقول بأن التحديث أشياء كثيرة ومتنوعة، بعضها له صفة العالمية، ولكن البعض الآخر عبارة عن تعبيرات لخصائص محلية ولهذا نقول بوجود نماذج أو أنماط للتحديث وليس نموذجاً واحداً بل ندعي بوجود نموذج يمكن أن يطلق عليه النموذج العربي للتحديث «التير، ١٩٩٢م ص ٥٠» وينتج عن هذا الادعاء أن بعض الأشياء التي جاءت بها رياح التحديث إلى المجتمع العربي مفيدة ولا تتعارض مع خصائص الثقافة العربية لكن بعضها الآخر لا يتمشى مع الكثير من القيم الرئيسة في الثقافة العربية وهذه الأخيرة تشكل تهديداً حقيقياً على استمرار الحياة العربية كما عرفناها، والأسرة العربية هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي تتعرض لأخطار هذا التهديد الذي قد يعصف في النهاية بها ويحطمها

لاشك أن هناك مهاماً كثيرة كانت ضمن واجبات الأسرة سحبت منها إلى غير رجعة وصارت مقبولة لدى الجميع ولا تناقش إلا فيما ندر فالتعليم والتدريب مثلاً تتولاهما مؤسسات رسمية ولا تستطيع الأسرة المعاصرة إلا تقديم خدمات مساعدة أصبح التعليم الرسمي يتضمن كمية كبيرة من المعلومات ويتطلب زمناً طويلاً وهو زمن يبدأ مع سنوات الطفل الأولى ويمتد حتى تجاوز سنه العشرين بعض مهام التنشئة الاجتماعية سحبت من الأسرة الحديثة وتولتها مؤسسات ووسائل الإعلام والاتصال فبرامج الإذاعة المرئية أصبحت تأخذ من وقت الفرد اليومي حيزاً كبيراً كما أن سهولة وصول برامج مختلف محطات الأرسال ساعد على عملية انتشار القيم والمعلومات التي تختلف كثيراً عن مخزون الثقافة السائدة وأدى إلى أن تشارك في عملية التنشئة الاجتماعية مؤسسات غريبة عن المجتمع ثم هناك وسائل الاتصال الأخرى والتي أخذت تتطور بسرعة هائلة ونعني بها المعتمدة على تقنيات الحاسوب

ان تكاثر المؤسسات التي تسحب من الأسرة بعض ما كان لها من مهام من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تعقيد مهمة الأسرة العربية الحديثة. فتكاثر هذه المؤسسات يضع على عاتق الوالدين بصفة خاصة عبئاً ثقيلاً، أو تجعل مهمة التعرف على الطرق المناسبة للتربية مهمة في غاية الصعوبة. خصوصاً وأن اتساع الهوة بين الأجيال يزداد بسرعة فائقة. فالمعلومات والمعارف تنمو بسرعة كبيرة مما يجعل معارف جيل الكبار تبدو قديمة وغير مناسبة لمتطلبات العصر ما لم يعمل الوالدان بجد للحاق بالركب وتجديد معارفهم ومعلوماتهم. وهذه ليست مهمة سهلة. لكن الأسرة التي يهمها أن تلعب دوراً هاماً في تربية، وتعليم، وتثقيف أفرادها لابد وأن يعمل أعضاؤها وخصوصاً الكبار على متابعة ما يجري في العالم.

ويستطيع الوالدان المتسلحان بالمعلومات والمعارف العصرية أن يوضحا لأبنائهم وخصوصاً الذكور مخاطر الدخول في مغامرات في مجال الجنس والمخدرات والتطرف. لاشك أن التربية الدينية السليمة من شأنها أن تسلح الصغار بالتحصينات السليمة بالنسبة لتلك المسائل التي وردت فيها نصوص واضحة وصريحة. ولأن الطفل ثم الشاب يتعرض لمختلف التأثيرات التي تأتي من خارج الأسرة فقد أصبح العبء ثقيلاً على الوالدين. فالوالدان بالنسبة للأطفال يعرفان أكثر ويفترض أن يتمكنا من تفنيد حجج الغير في مجال الدين وفي مجالات أخرى.

إن القول بأن الوالدين يأمران فيطاعان ولا يحتاجان لمناقشة الأبناء وتقديم الأدلة العقلية قول لا يقدم حلا مناسباً. إن مثل هذه التربية ليست السائدة اليوم. وان وجدت فالأسر التي تتبعها أصبحت أقلية. كما أصبح السفر إلى الخارج متاحاً أمام نسبة عالية من صغار السن وارتفعت بذلك درجة احتمال تعرضهم للغواية والتغرير بعيداً عن رقابة الوالدين. وهنا

تأتي أهمية اقتناع الفرد نفسه بما يجب عليه القيام به وما يجب أن يتجنبه بالنسبة لقضايا التطرف الديني الموضوع أكثر تعقيداً حشدت الجماعات التي استخدمت الدين لتبرير التطرف عدداً كبيراً من الآيات وأعدت لها تفسيرات تخدم، وتساعد، وتدعم مواقفها كما اجتهدت في تجميع أدلة فقهية وأخرى عقلية تدعي فساد أنظمة الحكم العربية القائمة، وتدعي شرعية القيام بأعمال السرقة والتخريب وحتى القتل «مصطفى ١٩٩٥م، ص ٢٢٦» وجدت هذه الجماعات في صغار المتدينين هدفاً سهلاً للاستقطاب ويحتاج الوالدان إلى معرفة جيدة في شؤون الدين لينجحوا في مقارعة الحجج التي يتعرض لها أبناؤهم وتوجد أدلة كثيرة على أن فسل الوالدين في هذا الشأن أدى إلى خروج الأبناء عن طاعتهما بل وفي بعض الأحيان كفر الأبناء والديهم وأولياء أمورهم يعني هذا ضمن أشياء أخرى انحسار دور الوالدين، وتفكك الأسرة وتفرق أعضائها.

بالطبع الأسرة التي عنيناها حتى الآن هي الأسرة الطبيعية ـ الأسرة السليمة لكن توجد في كل مجتمع أسر لاتتوفر لها جميع الظروف المناسبة لتصبح أسرة سليمة تتحكم الإمكانات المالية في بعض الظروف، بينما ترجع ظروف أخرى لتدهور أخلاق أحد الوالدين أو كليهما لا تتوزع ثروة المجتمع بين الجميع بالتساوي وتوجد في كل مجتمع فئة إمكاناتها المالية عالية، وتوجد فئة أخرى إمكاناتها المالية متوسطة، كما توجد فئة ثالثة أمكاناتها المالية متواضعة أو حتى متدنية أن نسب هذه الفئات في المجتمع غير متساوية ففي بعض الأحيان تكون النسبة الكبيرة هي نسبة الفئة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون مصدر المشكلات نشطاً وكما هو معروف فإن العرب اتجهوا خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى السكنى في المدن فأكثر من نصف سكان الوطن العربي الآن حضر، أي يعيشون في مدن تتفاوت معدلات تحضر الأقطار العربية، بعض المعدلات

عاليه بحيث تتعدى الثمانين في المائة من مجموع السكان كما هو الحال في الأقطار الخليجية ولبنان، وبعضها يقترب من السبعين في المائة أو يتجاوزها قليلاً كما هو في العراق والسعودية وليبيا والأردن، وبعض المعدلات حوالي الخمسين في المائة كما في الجزائر والمغرب وتونس ومصر وسورية، وتقل بقية المعدلات عن الخمسين في المائة «التير، ١٩٩٥م، ص ٥١».

المدينة العربية هي في الغالب كأي مدينة أخرى في العالم تنقسم إلى أحياء سكنية متفاوتة الإمكانات. وباستثناء عدد صغير من المدن فإن أغلب المدن العربية توجد بها مناطق متخلفة تسمى بمسميات مختلفة ونشير إليها هنا بأحزمة الفقر أو السكن العشوائي. وبهذه المناطق تعيش نسبة من الأسر في ظروف معيشية صعبة. وعلى الرغم من تدني مستوى دخل الأسرة فإن معدل عدد الأطفال عال. ويزيد هذا الوضع من مشكلات الوالدين في الإشراف، وفي التوجيه، وفي التربية بصفة عامة حتى عندما تتوفر النية الحسنة.

كما توجد أسر متصدعة أخلاقياً والحياة في مثل هذه الأسر تشابه حالة الدخول إلى معهد لتعلم فنون الانحراف والجريمة. واستمرار صغار السن في الحياة في أسر من هذا النوع يشكل خطراً على الصغار. ويمكن على مستوى المجتمع التفكير في حل خاص لجيل من صغار السن اذا استمروا في الحياة مع أسرهم فإنها ستخرج لنا جيشاً من الخارجين عن القانون.

ثانياً: المدرسة:

توجد في مختلف البلدان العربية أنظمة للتعليم توفر الدولة بموجبها برامج تعليمية، وتلزم المواطنين بإرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية. لا نحتاج هنا إلى التذكير بأن البلدان العربية لم تكن في بداية النصف الثاني

من القرن العشرين وهي الفترة التي شهدت ما يمكن تسميته بانتشار التعليم العربي لم تكن متساوية في الظروف وفي الإمكانيات كما لانحتاج أيضاً إلى التذكير بأن هذه الحقبة التاريخية قد شهدت تباعداً كبيراً بين الأقطار العربية في مداخيلها المالية والتي تسبب فيها عنصر واحد وهو النفط نقول لا نحتاج إلى التذكير باعتبار أن الأدبيات التي تتحدث عن هذه الظروف والأوضاع كثيرة ومعروفة وبدون الدخول في التفاصيل سنشير فقط إلى المظاهر والخصائص العامة والتي يمكن أن تتشابه فيها الأقطار العربية، أو على الأقل يوجد شيء منها في كل قطر تقريباً

يلاحظ الدارس لنظم التعليم العربية أن كلا منها اهتم بتحديد الأهداف العامة التي سيسعى إليها النظام وكذلك الوسائل ومرة أخرى، وبغض النظر عن التفاصيل والفروقات بين الأقطار العربية، يمكننا التعرف على تلك الأهداف العامة التي وردت في الوثائق الرسمية العربية المتعلقة بالتعليم وقد قام محمد محمود الغنام بهذه المهمة خير قيام ونستعيرها منه هنا في شكل مختصر (Elganam. 1980: 56-66) فنقول إن التعليم العربي يهدف إلى العناية بالفرد من جميع جوانبه الخاصة بما فيها الفكر والطبيعة والأخلاق، وبما يجعله مواطناً متديناً، وبما يجعله مواطناً اجتماعياً، وبما يجعله منتجاً ناجحاً، وبما يجعله مواطناً يعتز بوطنه، وبما يجعله مواطنا صالحاً، وملماً بالمعرفة العلمية، ومؤمناً بالأيديولوجيا التي يتبناها المجتمع

قد لاتختلف هذه الأهداف والغايات عن غيرها التي تتبناها بلدان أخرى وخصوصاً البلدان الغربية التي استعمرت المنطقة استعماراً مباشراً أو غير مباشر وهي كأهداف عامة تبدو جيدة لكن، وكما هو الأمر في حالات كثيرة فإن الأهداف قد تظل على المستوى النظري، وما يتحقق منها شيء آخر أو كما يقول البصام «بأن الأهداف والغايات التربوية غالباً

مايجري استنساخها من البلدان المتقدمة واستخدامها كواجهة عرض» (البصام، ١٩٩٥م، ص ٢٦١).

وفي كثير من الأنظمة تحدد مرحلة التعليم الإلزامي وفي أغلب الحالات تشمل هذه مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي. وفي أغلب البلدان العربية تتحمل الدولة تكاليف تعليم جميع الصغار ذكوراً وإناثاً. كما تتبارى الحكومات العربية في مجال توفير جميع مراحل التعليم وبالمجان. كما يوجد في الكثير من البلدان العربية نظام للتعليم الخاص ونظام لتعليم ذوي الظروف الخاصة. ومن الأشياء التي تعود المواطن العربي سماعها ما يمكن أن يسمى بحديث الإنجازات. وينصب حديث الإنجازات في مجال التعليم على المباهاة بالكم وبالانتشار فتعرض أرقام المدارس الجديدة، والفصول الجديدة، والتطور في الميزانيات، ومعدل عدد التلاميذ لكل مدرس وهكذا.

مقارنة بوضعها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين حققت البلدان العربية خلال الخمسين سنة الأخيرة إنجازات كبيرة في هذا المجال. لكن الذي يفحص بعض البيانات ويقارنها بمثيلاتها في البلدان المتقدمة تستوقفه بعض الحقائق التي يصعب فهمها على ضوء ما تعلنه الأقطار العربية من مصروفات. فمثلاً في الوقت الذي بلغت فيه نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي في عام ١٩٩٣م في كندا ١٠٠٪، وفي فرنسا ٨٨٪، نراها في مصر ٦٩٪ وفي الجزائر وتونس ٦٦٪، وفي العراق ٥٥٪، وفي اليمن ٤٥٪ «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م: ص ١٣٥ - ١٣٧». توضح هذه النسب أنه لا يزال أمام العرب مسافة عليهم أن يقطعوها قبل أن يصلوا إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم. نسب أخرى تعطي صورة للوضع التعليمي في البلاد العربية يمكن ذكرها ولكننا سنختار واحدة فقط وهي التي توضح نسبة الأمية بين الإناث وبالتالي بين الأمهات

وبين أمهات المستقبل فقد كانت معدلات الأمية مثلاً في العام ١٩٩٣م بالنسبة للإناث مثلاً في المغرب ٧١٪، وفي السودان ٦٨٪، وفي مصر ٦٠٪، وفي السعودية ٥٢٪، وفي تونس ٤٨٪، وفي ليبيا ٤٠٪ «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م ص ١١١ ـ ١١٢» وهذه نسب عالية حتى بالمقارنة مع نسب بعض بلدان العالم الثالث كما أنها قد لاتعكس كل الحقيقة، فقد تعودت كثير من الأجهزة الرسمية على عدم إعطاء الأرقام الصحيحة وخصوصاً بالنسبة للمؤشرات التي تعكس صورة لاترغبها الأجهزة الرسمية فتضخم الأرقام أحياناً وتخفضها أحياناً أخرى بحسب الصورة المراد توصيلها إلى الآخر لكن من المفيد تذكر هذه الأرقام عند التفكير في تسخير المؤسسة التعليمية، أو توظيف الإمكانات التعليمية للمواطنين في برنامج يهدف إلى تحقيق الأس الأمي

يتوقع أن يقدم خلال مرحلة التعليم الإلزامي الحد الأدنى من المعلومات والخبرات والمعارف التي يجب أن تكون عند جميع أفراد المجتمع وتحرص الأجهزة المسئولة عن التعليم لتضمين الحد الأدنى من المعرفة في مختلف مجالاتها كما هو متعارف عليه خلال الفترة الزمنية المعاشة ونعني كما هي متعارف عليها عالمياً يمكن أن يفهم هذا بسهولة، ويمكن أن يتحقق على مستوى العلوم الطبيعية والعلوم البحتة لكن القضية تصبح صعبة ومعقدة بالنسبة لبقية المجالات والمواد المقررة في مراحل التعليم نجح المسلمون في حفظ القرآن الكريم والمحافظة عليه ولا توجد اختلافات بين مسلمي هذا الزمن حول ما يتلون من آيات لكن الفقهاء وعلماء الدين اختلفوا في الماضي ويختلفون اليوم في التفاسير التي يعدونها لآيات القرآن الكريم وتقع المسئولية على محتويات دروس الدين التي تقدم في المدارس في اختيار التفاسير، واختيار الأمثلة المناسبة ويتوقع أن يعمل المسئولون في أجهزة التعليم على متابعة ما يعده المفسرون الآخرون للنظر في الأسلوب المناسب

لإعداد الردود وتوصيلها للناشئة. لكن قد لايفعل المسئولون عن التعليم هذا ويفضلون عدم النظر إلى التفاسير المغايرة. وعندما تقدم هذه لبعض الطلبة قد يقتنعون بها، ويتخذون مواقف، ويقومون بأنماط سلوكية مطابقة لها. ونقصد هنا ظاهرة انتشار أفكار الجماعات المتطرفة.

تتأثر المعلومات في بعض مجالات المعرفة بالقيم الثقافية للثقافة المسيطرة أو ثقافة الأقوياء. ونعني بالأقوياء هنا الأمم والشعوب التي ينتج أفرادها المعرفة. نظرياً أبناء جميع الشعوب يمكن أن ينتجو المعرفة، وعملياً أبناء بعض الشعوب فقط هم الذين ينتجون المعرفة أو ينتجون أعلى من معدلات إنتاج الآخرين. ويوضح تاريخ تطور العلم أن الأمم لاتحافظ على مراكزها في هذا الشأن بل تتبادل المراكز بين الحين والآخر. ليس العالم أمة واحدة، ولاتسوده ثقافة واحدة. لذلك تتلون بعض المعارف بلون الثقافة التي طورت فيها أول مرة. ويتولى المسئولون عن التعليم عملية مراقبة المواد التعليمية بهدف تصفيتها من ألوانها الثقافية. وهذه عملية ليست سهلة كما أنها غير مضمونة العواقب. فهي ليست سهلة لأنها تحتاج إلى متابعة مستمرة حيث المعرفة في تطور مستمر. وهي ليست مضمونة العواقب لأن مقص الرقيب قد يقتطع كمية أكبر مما يجب فما يتبقى لايمثل كل المعرفة في المجال المعني.

كما توجد قضية أخرى جديرة بالاهتمام والمتعلقة بموقف القيم الثقافيه من بعض المعلومات في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم البحته. هناك معارف متعارف عليها، ولكن القيم الثقافية لاتسمح بتعميمها. إلا أن بعض هذه المعلومات تتعلق بالسلامة وبالصحة وبالحياة وبالموت. فكيف سيكون موقف المسئولين عن التعليم هذا من جهة، وكيف سيكون موقف المدرسة نفسها؟ تختلف السياسات التعليمية للأقطار العربية من حيث التعامل مع هذه القضايا. ولابد من الإشارة إلى أن بعض هذه المعلومات ستتضمنها

برامج الوعى الأمني وقد يتطلب الأمر التفكير في تطوير استراتيجيات جديدة لتجاوز بعض العقبات التي لها جذور ثقافية

ثالثاً: الإعلام ووسائل الاتصال

لقد مضى الزمن الذي كانت فيه وسائل الاتصال في المجتمع العربي لا تتعدى الصحف المطبوعة والتي يقتصر توزيعها على عدد محدود من المتعلمين الموجودين في المدينة العاصمة فقد دخل المذياع الساحة وكان دخوله في البداية محدوداً فتكاليف الجهاز كبيرة بالمقارنة بمتوسط دخل الفرد والبرامج العربية المتاحة محدودة لكن ما لبث صناعة أجهزة استقبال برامج البث المسموع أن مرت بثورة جعلت هذه الأجهزة في كل حجم وبكل شكل، وتناسب كل دخل، وكل مكان بغض النظر عن توفر التيار الكهربائي أو عدم توفره كما اهتمت جميع البلدان العربية فور حصولها على الاستقلال بتطوير برامج للإرسال فكثرت المحطات العربية وتنوعت وبعد فترة قصيرة حدث الشيء نفسه في مجال البث المرئي وهي برامج استفادت من التقدم الهائل الذي حدث في تقنيات التلوين مما جعلها تتبوأ في وقت قصير مكان الصدارة بين وسائل الاتصال وتتوفر اليوم تقنيات تتيح للفرد بغض النظر عن سنه، وعن مكان وجوده متابعة برامج البث المرئي لعشرات بل لمئات القنوات ومن مختلف البلدان وأصبح للشاشة الصغيرة مكان الصدارة في كل البيت، وأصبح الفرد العادي وخصوصاً الصغار، يجلس متسمراً أمامها لساعات طويلة من يومه توصف جميع هذه الوسائل بأنها أحادية الاتجاه بمعنى أن المتلقي لايمكنه أن يشارك في البرنامج إلا في بعض الأحيان التي تستقبل فيها رسائل المستمعين وهواتفهم لكن التطور الذي حصل في وسائل الاتصال بحيث صار بإمكان المشاهد المستقبل التفاعل مع المرسل وصل هو الآخر إلى الأقطار العربية لكن استخدام هذه الوسائل

لا يزال في مراحله الأولى ويقتصر على أقلية من الأغنياء. لذلك ستستثنى هذه الأخيرة من النقاش الآن.

اعترف المتخصصون في العلوم الاجتماعيه منذ زمن طويل بالدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال في نشر المعلومات والأفكار وأنماط السلوك. اعتبر بعضهم وسائل الاتصال كأحد أهم المتغيرات المستقلة التي تقود إلى التحديث لذلك اهتموا بقياس درجة تعرض الفرد لوسائل الاتصال واستخدموه كمؤشر لدرجة حداثته (Lerner. 1953).

استخدم العرب وسائل الاتصال المحلية المتمثلة في الصحافة وفي السينما والإذاعة المسموعه والإذاعة المرئية استخداماً واسعاً، وقد ساعدت جميع هذه الوسائل على توصيل المعلومات والأفكار ونشر الأيديولوجيا، وأدت إلى إحداث التغيير السياسي وخصوصاً فيما يتعلق بنشر الفكر القومي والهاب الشعور الوطني والذي ساهم فيه بنصيب في معركة الاستقلال السياسي. ثم سخرت الدولة الوطنية وسائل الاتصال لبناء الهوية الوطنية والالتفاف حولها وساهمت برامج الاتصال في احداث التغيير الاجتماعي الموجه أي الذي يتمشى وسياسة الدولة الوطنية (موسى ١٩٩٦م: ص ١٢٢ ـ ١٢٣) لكن لابد وأن التطور الهائل الذي حدث في تقانة الاتصال خلال الثمانينات والتسعينات على المستوى العالمي والذي أصبح بموجبه الفرد العربي في مختلف الأقطار العربية قادراً على التقاط بث عشرات القنوات الأجنبية أدى إلى أن يتحرر الإنسان العربي إلى حد ما من البقاء متأثراً ببرامج محطاته الوطنية. فقد أصبح بإمكانه التجول بمؤشرته بين مختلف القنوات العربية والقنوات غير العربية. وبذلك توسع المجال الذي يؤثر على الفرد وعلى تطوير فكره وموقفه السياسي وبعض إتجاهاته وعاداته. إذ يتبنى الفرد عن طريق المشاهدة الكثير من الأفكار والمواقف كما

يمكنه أن يتعلم في نفس الوقت المهارات والعادات والمتتبع لقنوات البث المرئي المختلفة يلاحظ أن بها الغث وبها السمين بها البرامج الهدامة، والمفسدة للأخلاق، والمعلمة للجريمة والانحراف وبها على الطرف الآخر البرامج المفيدة والمسلية لذلك فإن هذه الوسيلة الإعلامية المسيطرة والتي تدخل المنزل بدون استئذان يمكن أن تلعب دور المربي والمعلم، ويمكن أن تلعب أيضاً دور الشيطان

تملك جميع البلدان العربية محطة أو أكثر للبث المرئي بعضها يبث على مدى الأربع والعشرين ساعة، ويتوزع البث بين برامج مختلفة بعضها يتوجه فقط للأطفال، أو للمرأة أو للرياضة، والبعض الآخر للمتعلمين تعليما عالياً لكن أغلب البرامج توجه نحو الغالبية وتناسب مختلف المستويات ونعني بها برامج الترفيه من أفلام ومسلسلات وأغان يعمد المسئولون عن سياسة البث في كل قناة إلى تقسيم محتوى البرنامج اليومي بين مواد معدة في السابق وبرامج أعدت حديثاً وعند ملء الجزء الخاص بالبرامج المعدة في الماضي تتاح الفرصة للاختيار من بين كمية كبيرة من البرامج غير العربية والبرامج العربية ويلاحظ كثرة الاستعانة بالبرامج غير العربية وخصوصاً فيما يتعلق بالأفلام وبرامج الأطفال

تتيح برامج الإذاعة المرئية فرصة جيدة أمام الأنشطة الموجهة إلى إرشاد وتوجيه الناس في مختلف المجالات ومن بينها تلك القضايا المتعلقة بتعميق الوعي الأمني ويلاحظ المتتبع للبرامج العربية أن بعض القنوات تخصص حصصاً أسبوعية لدروس محو الأمية والضمان الاجتماعي وللمرأة وللصحة وللأمن والمجتمع الخ وضمن البرنامجين الأخيرين يمكن تقديم مواد في مجال الوعي الأمني يشرف على البرنامج الصحي في العادة الأطباء، كما يشرف على برنامج الأمن أو الشرطة والمجتمع رجال الأمن

ولكي يحدث هذا لابد من أن يكون لدى المشرفين على مثل هذه البرامج الاهتمام والاستعداد للتعاون مع الخبراء والمختصين لإعداد المواد المناسبة.

رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني

توجد في المجتمع المعاصر مؤسسات كثيرة تساهم في تنظيم جزء من نشاط أفراد المجتمع ولكنها لا تخضع خضوعاً تاماً لسلطة الدولة كالجمعيات الأهلية مثلاً والمتخصصة في مختلف المجالات. تختلف مجتمعات الوقت الحاضر في حجم المجال الذي تتحرك فيه مؤسسات المجتمع المدني. ففي الوقت الذي يتسع فيه هذا المجال في بعض المجتمعات نجده يضيق في مجتمعات أخرى حتى لا يكاد المرء أن يتعرف عليه. عموماً، لعله من صفات الدولة العربية الوطنية حرصها على تنظيم مختلف أنشطة الفرد بما في ذلك الأنشطة الترفيهية وأنشطة وقت الفراغ. وفي مثل هذه الحالة يضيق الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه مؤسسات المجتمع المدني.

ذكرنا آنفاً أن التحديث بالنسبة للمجتمعات المعاصرة مسألة مصير وليست مسألة خيار. فجميع مجتمعات الوقت الحاضر ترغب في أن تكون في مصاف بقية المجتمعات. وفي كثير من الحالات ترجم هذا الهدف على شكل تنمية وتقدم وتطور ونمو. لكن جميع هذه الترجمات تحمل في طياتها عناصر تحديثية. لذلك يلاحظ المرء وفي جميع الأقطار العربية تقريباً مظاهر للتحديث وخصوصاً تلك المظاهر التي لها مؤشرات مادية واضحة للعيان ونقصد تلك المتعلقة بالمحيط من مبانٍ وطرق ومطارات وتقنيات الاتصال الخ...

لكن من الناحية النظرية يؤكد التحديث على نسق من القيم يتضمن توظيفاً واسعاً للعقلانية، واحتراماً لإمكانيات الفرد العقلية والإبداعية،

ومزيداً من المساواة بين الأفراد وبين الفئات وبين الطبقات، واهتماماً بالمشاركة على مختلف المستويات ولجميع الفئات ويفترض أن تعمل المؤسسة التعليمية على غرس هذه القيم عند الطلاب ليتبنوها عندما يكبرون وهي قيم تقود إلى نشر وتقوية المجتمع المدني لكن الذي حدث أن أغلب الأقطار العربية رفعت شعار الوحدة في الرأي وفي العمل في مواجهة التعددية، والالتزام بالسير وراء القائد الواحد ضماناً للوحدة الوطنية في مواجهة التفرق والتشرذم وفرض على المدرسة وهي تحت سلطة الدولة أن تعمل على نشر هذه السياسة وهكذا تم تسييس التعليم وربطه ببناء القوة القائمة (البصام، ١٩٩٥م، ص ٢٦٢) لذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية محدودة ولم تتح لها الفرصة بعد لتتطور وتنمو وتتنوع وتلعب دوراً إيجابياً

يفترض في مؤسسات المجتمع المدني أنها تعمل وسط الناس، وتعتمد على تبرعاتهم بالجهد وبالوقت وبالمال تعمل متحررة من الروتين الإداري ومتابعات الأجهزة الرقابية من شأن هذا أن يجعل أسلوب عملها مرناً ويصل بسهولة إلى الأفراد الموجه إليهم فتستطيع أن تلعب دوراً هاماً في معالجة الكثير من القضايا المتصلة بالوعي الأمني فالجمعيات والمؤسسات الأهلية لمحاربة التعامل مع المخدرات مثلاً بإمكانها تنظيم المحاضرات والندوات وورش العمل لتوعية الناس بخطورة هذه المواد وبإمكانها أيضاً تنظيم برامج غير رسمية لمعالجة الذين تورطوا ولهم رغبة في العودة إلى حظيرة المجتمع يمكن أن يكون هذا النشاط في كل تجمع يمكن أن تعيه هذه المشكلة ابتداءً من المدارس، إلى النوادي الرياضية، إلى الأقسام الداخلية، إلى دور الرعاية والسجون

إن مثل هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دوراً في نشر البيانات الواقعية

وتصحيح الأفكار الخاطئة بالطريقة التي تختلف عن التي تؤدي بها المؤسسات الرسمية نفس المهمة. ولكون مثل هذه الأنشطة مبنية على التطوع فإن القائمين بها يتفاوتون في أدائها بطريقة تختلف عن الطريقة التي تؤدي بها الواجبات الرسمية. من شأن مثل هذا التفاني أن يرفع من درجة الثقة بين المقدم للخدمة والمتلقي لها. وبناء الثقة عنصر أساسي لنقل المعلومات والتوجيهات وتطوير الاتجاهات والمواقف. ويلاحظ أن عدداً كبيراً من الجمعيات والهيئات التي تتخذ أسماء تدل على انتمائها للمجتمع المدني تتدخل الدولة في شؤونها بدرجة كبيرة ابتداء من تخصيص المقر، إلى الميزانية، إلى نوع النشاط، إلى كمية النشاط وتوقيته. بالطبع مثل هذا الوضع يفوت فرص الاستقلالية والتطوع والتفاني والمرونة.

خامساً: الخاتمـــة :

تعميق وتفعيل الوعى الأمني بين أفراد المجتمع مهمة ضرورية في مجتمع الوقت الحاضر. فهو مجتمع تعاظم أمر تعرضه لمختلف التيارات والأنشطة التي تهدد الأمن، والاستقرار من الداخل والخارج. وبالطبع يوكل المجتمع لأجهزة رسمية مهمة المحافظة على الأمن، واتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف. لكن الاعتماد على الأجهزة الرسمية فقط قد لا يكون كافياً. فمصادر الخطر على أمن المجتمع والتي يمكن أن تمخر كيانه كما يفعل السوس أصبحت في تزايد من يوم لآخر. وبعض هذه المخاطر تحتاج إلى أن يبني لها المجتمع تحصينات من نوع جديد، وأن يتعامل معها بأساليب متنوعة. فالمخدرات مثلاً تنتشر اليوم في العالم بشكل لم يكن له مثيل في السابق. وتوجد دول ومؤسسات لها إمكانات متطورة، وضخمة يهمها أمر إنتاج، وتصنيع، وترويج تعاطي المخدرات بين أكبر عدد ممكن من أبناء شعوب الأرض. فالعائد المادي لهذا النشاط كبير،

ولايكاد المرء أن يجد له مثيلاً وقد استيقظت كثير من حكومات الدول العظمى لهذا الخطر، وجندت جيشا متخصصاً لمحاربته كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، والتي أعطت لنفسها الحق في مهاجمة منتجي المخدرات في عقر دارهم بل القبض على زعماء المخدرات في العالم بغض النظر عن جنسياتهم، أو المراكز الرسمية التي يحتلونها في بلدانهم ولم تتمكن الحكومة الأمريكية بالرغم من ضخامة مجهوداتها من كسب هذه الحرب الشعواء.

تعتبر البلاد العربية ضمن بلدان العالم الثالث وإمكانات بلد من بلدان العالم الثالث متواضعة جداً بالمقارنة بإمكانات بلد من مجموعة الدول الكبرى وإذا كانت الولايات المتحدة بما يتوفر لها لم تنجح بعد في الحرب التي شنتها على رجال المخدرات فكيف سيكون الأمر في حالة بلد من بلدان العالم الثالث إن القول بأن معركة من هذا النوع معركة خاسرة قول لايقدم ولا يؤخر لكن الاستراتيجية التي نرى أنها واقعية هي التي تستند لمواجهة الخطر بعقلانية، وبرسم استراتيجيات واقعية استراتيجيات لا تقتصر على مجهودات الأجهزة الرسمية مع الاعتراف بأن هذه الأجهزة غير مقصرة، وأن الدولة هي الأخرى توليها عناية فائقة بما ترصده لها من ميزانيات نسبية عالية، وما توليه من عناية في مجال إعداد العاملين بها، وما تسمح لها به من إجراءات خاصة تسهل قيامها ببعض المهام ذات الطبيعة المتميزة وعليه يجري البحث عما يمكن أن تقوم به مؤسسات أخرى غير المؤسسات الرسمية الموكل إليها مهمة المحافظة على الأمن وخصوصاً الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني وهنا يأتي البحث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات لتساهم في نشر وتعميق الوعي الأمني بين أفراد المجتمع فمن شأن انتشار الوعى الأمني بين أكبر عدد من المواطنين

تقوية الحصون والقلاع التي يبنيها المجتمع ليدافع بها ضد الأخطار التي يتعرض لها كل يوم، وتهدده بالتفكك والانحلال.

ومن الأشياء التي يحق لعرب اليوم التباهي بها أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية رئيسية لاتزال بخير فالأسرة العربية متماسكة وقوية، ومع أن رياح التحديث هبت على مختلف أرجاء الوطن العربي إلا أن الأسرة لم تضعف وتتفكك بالشكل الذي حدث في بعض أجزاء العالم وخصوصاً في المجتمعات الغربية. لذلك يمكن الاستفادة من الأسرة في نشر وتعميق الوعي الأمني بعد إيجاد مشروع مجتمعي يهدف لهذا. أصبحت المدرسة من بين المؤسسات الرئيسة المسئولة عن التنشئة الاجتماعية. لذلك يمكن تضمين برامجها المعلومات والبيانات التي تبدو مهمة لعملية نشر الوعي الأمني. أما وسائل الاتصال وخصوصاً برامج الإذاعة المرئية فإنها تستحوذ على جزء كبير من وقت المواطن العربي. ويمكن من الناحية النظرية أن تلعب الشاشة الصغيرة دوراً هاماً لنشر ما يراد نشره من قضايا تتعلق بالوعي الأمني. كما يمكن أن يعهد إلى مؤسسات المجتمع المدني بمهام تخدم نشر وتعميق الوعي الأمني. لكن ولكي يتحقق هذا لابد من أن يقوم المجتمع بإتخاذ ترتيبات خاصة تتضمن العمل على سد أكبر عدد من المنافذ التي تتسرب منها مصادر الخطر الجديثة، وإيجاد الأدوات والتجهيزات المناسبة، ورصد الامكانات المادية الكافية. وفي الختام نقترح عدداً من التوصيات نقسمها إلى قسمين توصيات عامة وتوصيات عملية:

أولاً: توصيات عامة:

١ ـ العمل على تضييق الفجوات الاجتماعية التي قد توجد بين الأغنياء والفقراء، وبين من يملك السلطة ومن لايملكها، وبين من يعد مواطناً

من الدرجة الأولى وبقية المواطنين فكلما زادت الهوة بين كل من هذه الفئات كلما ارتفع عدد مصادر الخطر الذي يهدد استقرار وأمن المجتمع

٢ توجيه عناية خاصة للشباب تتضمن توفير مراكز مناسبة لقضاء وقت الفراغ تتعهد الشباب ونقصد المراكز الثقافية، والمراكز التي تعتني بالجسم والوادي الرياضية كما تتضمن برامج العناية الخاصة إيجاد مؤسسات خاصة تهتم فقط بمساعدة الشباب على الزواج وبناء حياة أسرية مستقرة ويشمل الاهتمام مختلف المجالات بما فيها العمل والمسكن والأثاث

٣ ـ تطوير مراكز اجتماعية تسمى بمراكز شؤون الأسرة وتعمم بحيث تنتشر في جميع الأحياء وتتمحور مهمتها الرئيسية حول مساعدة الأسرة لحل مشاكلها العصرية وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا التربية والتكيف مع المتغيرات السريعة التي تحدث على مستوى المجتمع

٤ ـ العمل على تذليل العقبات أمام انتشار المؤسسات الأهلية وتشجيعها وإعطائها دوراً في تحمل عبء العمل الاجتماعي بمختلف أنواعه ومستوياته

٥ إدخال تحسينات على النظام التربوي من شأنها أن تعمل على تخفيض درجة الضبط، والتقيد بحرفية التعليمات، والتلقي، ويرفع من درجة المشاركة، ويسمح بالإكثار من مناسبات التألق والإبداع، ويتيح فرصاً أكثر أمام التعبير الحر والنقد والرأي المخالف

ثانياً توصيات عملية

١ ـ تؤلف لجنة على مستوى القطر تسمى لجنة نشر وتعميق الوعي الأمني

على أن يكون أعضاؤها من العدل، والأمن، والإعلام، والتعليم، ومتخصص في علم الاجتماع، ومتخصص في علم النفس، ومتخصص في علم الجريمة، وثلاثة أشخاص من النشطين في مجال الأعمال الخيرية والأهلية.

٢ ـ تعقد اللجنة المشار إليها آنفاً اجتماعات بشكل دوري، وتتولى وضع برنامج وطني، واقتراح وسائل تنفيذه.

٣ ـ توفر الدولة المكان المناسب، وجهازاً إدارياً، وميزانية مستقلة.

٤ ـ تتخذ الترتيبات المناسبة لتمكين اللجنة من تنفيذ برامجها في الأماكن العامة مثل المسجد والمدرسة والنادي.

٥ ـ يستعان بالمتخصصين لإعداد مواد الوعي الأمني بشكل متنوع بحيث يجعلها مناسبة لمستويات السن والتعليم والظروف المعيشية المختلفة. فإعداد مواد موحدة قد يناسب فئة ولا يناسب فئات أخرى

المراجـــــع

أولاً المراجع العربية

١ ـ إبراهيم، حيدر **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م

٢ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م** نيويورك جامعة أكسفورد، ١٩٩٦م

٣ ـ البصام، دارم «التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي»، في **التنمية البشرية في الوطن العربي** (ندوة) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م

٤ ـ التير، مصطفى عمر **مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والجديد** بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢م

٥ ـــــــــــ. **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي** الدار البيضاء المؤسسة العربية للنشر والإبداع، ١٩٩٥م

٦ ـ مصطفى، هاله. **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك** القاهرة مركز المحروسة، ١٩٩٥م

٧ ـ موسى، عصام سليمان ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي **مجلة المستقبل العربي** العدد ٢٠٥، ١٩٩٦م

ثانياً : المراجع الأنجليزية :

1 - El Elamam, M.A., "Goals and Theories of Education: the Arab States". in **Unesco and National Bureau of Education, Education Goals**. Paris: Unesco, 1980.

2 - Inkeles, Alex, & David Smith. **Becoming Moern. Individual Change in Six Developing Societies**. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1974.

3 - Kerr, Clark,et. al. **Industrialism and Industrial Manual**. Oxford: Oxford University Press, 1964.

4 - Lerner, Danie. **The Passing of Traditional Society**. New York: The Free Press, 1958.

5 - Moore, Wilbert. **Social Change**. Englewood: Printice Hall, Inc., 1963.